S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/43
13 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٣٨١٠ المعقودة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧، وفي إطار نظر المجلس البند المعنون "الحالة في جمهورية الكونغو"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"إن مجلس الأمن يساوره قلق بالغ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو في أعقاب اندلاع القتال بين الفصائل في برازافيل في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. والمجلس يساوره القلق بصفة خاصة إزاء محنة المدنيين الذين أحدق بهم القتال مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وتشرد واسع النطاق للسكان وانتشار الظروف الإنسانية القاسية في برازافيل. ويرى المجلس أن الحالة في جمهورية الكونغو من المرجح أن تهدد السلم والاستقرار والأمن في المنطقة.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده الكامل للجهود التي تبذلها لجنة الوساطة الدولية برئاسة رئيس غابون ولجنة الوساطة الوطنية برئاسة عمدة برازافيل لإقناع الطرفين المعنيين بالوصول إلى اتفاق بشأن وقف لإطلاق النار وتسوية سلمية للأزمة الحالية، ويؤكد أيضا تأييده للدور الهام والبنّاء الذي يقوم به في هذه المفاوضات الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تجدد القتال مؤخرا في برازافيل ويطلب إلى طرفي النزاع وقف جميع أعمال العنف فورا ويؤكد على ضرورة احترام اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧. ويطلب أيضا إلى الطرفين حل الأزمة على أساس المقترحات المقدمة من رئيس غابون، التي تجري مناقشتها حاليا في ليبرفيل، بما في ذلك الاتفاق على حكومة وحدة وطنية مؤقتة وجدول زمني لإجراء انتخابات الرئاسة.

"ويشير مجلس الأمن إلى الرسالة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، التي وجّهها الأمين العام إلى رئيس المجلس (S/1997/483) ويوجّه بها الاهتمام إلى طلب رئيس غابون نشر قوة مناسبة في برازافيل، كما يشير إلى الرسالتين ذاتي الصلة الموجهتين إلى الأمين العام من رئيس جمهورية الكونغو والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية (S/1997/495، المرفقان الأول والثاني). ويؤيد المجلس الشروط الثلاثة التي حددها الأمين العام لإنشاء مثل هذه القوة وهي الالتزام الكامل بوقف لإطلاق النار متفق عليه وقابل للاستمرار، والموافقة على السيطرة الدولية على مطار برازافيل والتزام واضح بالتوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية تشمل جميع النواحي السياسية والعسكرية للأزمة.

"ويرى مجلس الأمن أن هذه الشروط لم تتحقق بعد رغم حدوث بعض التطورات السياسية الإيجابية ويطلب إلى الطرفين تحقيقها دون تأخير. وينوي المجلس اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة حالما يقدم الأمين العام إليه تقريرا عن مسألة تحقيق هذه الشروط يتضمن توصيات بشأن زيادة أنشطة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو.

"ويطلب مجلس الأمن أيضا من كلا الطرفين احترام الأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي وضمان وصول المنظمات الإنسانية الدولية بشكل آمن ودونما عائق إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة نتيجة للنزاع، والقيام بأي شكل آخر بتسهيل تنفيذ البرامج الإنسانية على نحو فعّال.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره".

– – – – –